

أول مشروع قانون مصري للمسنين



«القاهرة:» الخليج

وافق مجلس الوزراء المصري، خلال اجتماعه، على إصدار قانون حقوق المسنين، هو الأول من نوعه في مصر، لينظم الحقوق الخاصة بكبار السن.

وقال مجلس الوزراء في بيان عقب الاجتماع، إن مشروع القانون يتضمن في صورته النهائية تعريف «المسن الأولي بالرعاية»، بأن كل مسن غير قادر على أن يؤمن لنفسه أو بمعرفة أحد من أسرته، ما يكفي لسد احتياجات الحياة اليومية من مأكّل ومشرب وملجأ وملبس، نتيجة لقصور في قدراته المالية أو البدنية أو العقلية أو النفسية.

وينص مشروع القانون على استصدار «بطاقة المسن» من جانب الوزارة المختصة، كمستند رسمي لتيسير الحصول «على الخدمات المستحقة لهم بموجب هذا القانون والقوانين الأخرى، وذلك في ضوء توجه الدولة نحو الرقمنة

ويتضمن مشروع القانون مادة تنص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة، وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه، ولا تزيد

على 10 آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل شخص مكلف برعاية شخص مسن، وأهمل في القيام بواجباته نحوه، أو في اتخاذ ما يلزم للقيام بهذه الواجبات، أو تحصل لنفسه على المساعدة المالية المقررة للمسن.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.